

الجماهير السياسية الداخلية وتصعيد النزاعات الدولية

جيمس د. فيرون – جامعة شيكاغو

يصوّر الباحثون الأزمات الدولية على أنها "حرب استنزاف" سياسية، يختار فيها قادة الدول، في كل لحظة، ما إذا كانوا سيهاجمون أو يتراجعون أو يصعدون. ويتكبّد القائد الذي يختار التراجع تكاليف جماهيرية تزداد كلما طالت المواجهة العلنية. وتُظهر تحليلات التوازن كيف تمكّن هذه التكاليف الجماهيرية القادة من فهم التفضيلات الحقيقية للخصم حيال التسوية مقابل الحرب، وبالتالي تحديد ما إذا كان الهجوم منطقيًا ومتى يجب الإقدام عليه. ويُنتج النموذج نتائج مقارنة قوية، خصوصًا في ما يتعلق بالسؤال حول أيّ من الطرفين هو الأكثر احتمالًا للتراجع. إذ تبين أن المؤشرات العلنية المتعلقة بالقوة العسكرية النسبية أو بالمصالح النسبية لا تؤثر بشكل مباشر بمجرد أن تبدأ الأزمة. بل إن ما يهم فعلاً هو التكاليف الجماهيرية النسبية: فالدولة التي تمتلك جمهورًا داخليًا أقوى تكون دائمًا أقل احتمالًا للتراجع من الدولة التي تفتقر إلى القدرة على توليد هذه التكاليف. وعلى نحو أوسع، تقترح هذه التحليلات أن الأنظمة الديمقراطية قادرة على إرسال إشارات حول نواياها إلى الدول الأخرى بشكل أوضح وأكثر مصداقية من الأنظمة السلطوية، ما قد يساهم في تخفيف حدة معضلة الأمن بين الدول الديمقراطية.

تحدث الأزمة الدولية عندما ترفض دولة ما تهديدًا أو مطلبًا تقدّمت به دولة أخرى، مع إقدام كل من الطرفين على خطوات تشير إلى احتمال حسم النزاع عسكريًا. وغالبًا ما تُوصف الأزمات بأنها "حروب أعصاب"، إذ إن إجراءات مثل نشر القوات والتهديدات العلنية تجعل من الأزمات أحداثًا عامة تُراقب فيها القيادة من قبل الجمهور الداخلي الذي يُقيّم أداؤها. ولأسباب تتعلّق بهذا الطابع العلني للأزمات، يشعر قادة الدول بالقلق من احتمال أن ينغلقوا، أو خصومهم، على موقف معيّن، ما يجعل من الصعب التراجع أو تقديم تنازلات أو تفادي الصراع المسلّح.

في هذه المقالة، أقدم نموذجًا للأزمة الدولية على أنها "حرب استنزاف" سياسية. وتتبع هذه الصياغة النظرية من ملاحظة تجريبية، مفادها أنّ الأزمات أحداث عامة تحدث أمام جمهور سياسي داخلي، وأنّ لهذه الحقيقة دورًا جوهريًا في فهم أسباب حدوثها وكيفية تطورها. أعرف

الأزمات بأنها منافسة سياسية استنزافية تتميز بميزتين أساسيتين: أولاً، في كل لحظة يمكن للدولة أن تختار بين الهجوم أو التراجع أو تصعيد الأزمة. ثانياً، إذا قررت الدولة التراجع، فإن قادتها يتحملون "تكاليف جماهيرية" تزداد كلما تصاعدت الأزمة. وهذه التكاليف تتبع من ردة فعل الجمهور الداخلي الذي يُعنى بمسألة نجاح القيادة أو فشلها في السياسة الخارجية (Fearon 1990, 1992; Martin 1993).

للسياغة النظرية ثلاث فوائد رئيسية. أولاً، تساعد في الإجابة عن سؤال مهم حول جذور الحرب، وهو سؤال غالباً ما تغفله الأدبيات غير الرسمية، وتتجاوزه النماذج الرسمية الحالية للمساومة في الأزمات. وباختصار، إذا كانت الحرب تنطوي على تكلفة أو مخاطرة، فإن القادة العقلانيين لن يختاروا الحرب إلا إذا توصّلوا إلى قناعة بأن الهجوم مبرّر نتيجة لانخفاض احتمال التوصل إلى تسوية دبلوماسية مقبولة. وبالتالي، فإن طريقة أخرى لطرح السؤال "لماذا تحدث الحروب؟" هي بالسؤال عما يدفع الدول للتخلي عن أملها في حلّ سلمي وغير عسكري. ولتقديم إجابة نظرية، علينا شرح كيف يمكن لدولة ذات قيادة عقلانية أن تتعلم. ففي أثناء الأزمة، كيف يعدّل القادة قناعاتهم بشأن خصومهم بحيث يُفضّلون الهجوم على الانتظار للحصول على تنازلات؟ سأجادل بأنّ لا الأدبيات غير الرسمية ولا الرسمية حول النزاعات الدولية تقدّم إجابات مرضية.

الجواب المقترح هنا هو أنّ "التكاليف الجماهيرية" تُعتبر عاملاً مهماً في تمكين الدول من التعلّم عن مدى استعداد خصومها لاستخدام القوة في النزاع. فهذه التكاليف، وإن كانت مُكلفة، تجعل من التصعيد في الأزمة إشارة إعلامية، وإن كانت مشوشة، على النوايا الحقيقية للدولة. فهي تفعل ذلك جزئياً من خلال خلق احتمال أن يصبح القادة، في أحد الطرفين أو كليهما، مقيّدين بمواقفهم، وغير قادرين على التراجع نتيجة لتبعات سياسية داخلية سلبية. وأجد، وفقاً للنموذج، أنّ لكل أزمة "أفقاً" محدداً - وهو مستوى من التصعيد لا يعود فيه أي من الطرفين قادراً على التراجع، لأن كليهما يكون قد انغلق على موقفه، ما يجعل الحرب حتمية. وقبل بلوغ هذا الأفق، فإن الخوف من مواجهة خصم قد يصبح ملتزماً بالحرب يضغط على الدول للتوصل إلى تسوية. وهكذا، يلتقط

النموذج سردية شائعة عن الأزمات الدولية - أنّ خطورتها وتوترها ينبعان من خطر تصلّب المواقف إلى الحدّ الذي يفضّل فيه الطرفان القتال على أيّ تسوية تفاوضية.

أما الفائدة الثانية من التحليل الرسمي فتتمثل في مجموعة من نتائج "التحليلات المقارنة الثابتة" (comparative statics) التي توفّر رؤية حول ديناميكيات النزاعات الدولية. وأكثر هذه النتائج قوة ووضوحًا تتعلّق بسؤال: أيّ من الدولتين أكثر احتمالاً لتقديم التنازلات في المواجهة؟ أجد أنّه بصرف النظر عن الظروف الأولية، فإن الدولة الأكثر حساسية للتكاليف الجماهيرية تكون دائماً أقلّ ميلاً للتراجع في النزاعات التي تتحوّل إلى مسابقات علنية. والفكرة هنا أنّه كلما زادت التكلفة السياسية الداخلية للتصعيد ثم التراجع، أصبحت إشارة التصعيد أكثر وضوحًا، وأصبح التصعيد المطلوب لإيصال النوايا أقل. وبالتالي، فإن وجود جمهور داخلي قوي يمكّن الدولة من إيصال تفضيلاتها الحقيقية بين التسوية التفاوضية والحل العسكري بطريقة أوضح وأكثر مصداقية.

وتشير هذه النتيجة، والآلية القائمة على التكاليف الجماهيرية، إلى فرضيات حول كيفية تأثير شكل الدولة على عمليات التفاوض في الأزمات. فعلى سبيل المثال، إذا كانت إجراءات مثل تعبئة القوات تؤدي إلى تكاليف جماهيرية أكبر لدى القادة الديمقراطيّين مقارنةً بالقادة السلطويّين، فإن من المتوقع أن تكون الدول الديمقراطية أقلّ ميلاً إلى "الخداع" أو تجربة "جسّ النبض المحدود" في السياسة الخارجية - أي القيام بتهديدات عسكرية ثم التراجع عنها عند مواجهة مقاومة. وعلى نحو أعم، فإن وجود جمهور داخلي قوي قد يجعل الديمقراطيات أكثر قدرة على إرسال إشارات واضحة والالتزام بقراراتها في السياسة الخارجية، مقارنةً بالدول غير الديمقراطية، وهي ميزات قد تُساهم في التخفيف من "معضلة الأمن" (Herz 1950; Jervis 1978) بين الدول الديمقراطية.

كما تتطرّق نتائج التحليل المقارن إلى سؤال آخر وهو: كيف تؤثر القدرات العسكرية النسبية والمصالح النسبية في نتائج النزاعات الدولية؟ فالرأي السائد يشير إلى أنّ الدولة الأضعف عسكرياً، أو تلك التي تملك مصالح "ذاتية" أقل في النزاع، تكون أكثر عرضة للتراجع (George)

and Smoke 1974, 556-561; Jervis 1971; Snyder and Diesing 1977, 189-195). والمفاجئ أنّ النموذج يُظهر أنّ ميزان القوى أو المصالح لا يؤثر مباشرةً على احتمال تراجع أحد الطرفين عن التصعيد. والسبب أنّ القادة العقلانيين، عند اتخاذ القرار الأولي بشأن ما إذا كان عليهم إعلان التهديد أو مقاومة التهديد، يأخذون المؤشرات الظاهرة للقوة والمصلحة بالاعتبار بطريقة تُحدّد تأثيرها إذا نشبت الأزمة بالفعل. على سبيل المثال، الدولة الضعيفة عسكرياً ستختار مقاومة مطالب الدولة الأقوى فقط إذا كانت تملك عزيمة قوية بشأن القضايا المطروحة، وتكون مستعدة نسبياً للتصعيد على الرغم من ضعفها العسكري. يُشير هذا الطرح إلى أنّ الجوانب الظاهرة من القدرات والمصالح تؤثر بشكل كبير في "من يحصل على ماذا" في السياسة الدولية، ولكن هذا التأثير يظهر بشكل أكبر في المواقف غير المتنازع عليها والوقائع المفروضة، وليس في الأزمات. وبالتالي، فإن الطرف الذي يتراجع في الأزمة يُحدّد بناءً على التكاليف الجماهيرية النسبية والعناصر غير المرئية والمعلومة فقط للدولة مثل القدرات والعزيمة.

أما الفائدة الثالثة للتحليل فهي تقنية بعض الشيء. إذ يوضح النموذج كيف تختلف الأزمات الدولية من الناحية الهيكلية عن "حرب الاستنزاف" الكلاسيكية التي درسها علماء الاقتصاد وعلماء الأحياء النظريون. (Maynard Smith 1982, chap. 3; Tirole 1989, chap. 8) ففي الحالة الكلاسيكية، تتنافس شركتان (أو كائنان حيّان) على السيطرة على سوق (أو إقليم) لا يمكن أن يدعم الاثنين معاً بشكل مربح. وتستمر المنافسة حتى ينسحب أحد الطرفين أو كليهما. أما الأزمات الدولية، فتحلّ هنا على أنها حرب استنزاف تختلف عن النموذج الكلاسيكي في جانبين أساسيين: أولاً، لدى قادة الدول في الأزمات خيار إضافي غير الاستمرار في النزاع أو الانسحاب - إذ يمكنهم دائماً اختيار الهجوم. ثانياً، بينما في الحرب الكلاسيكية يتحمّل الطرفان تكاليف الاستمرار، فإن من الأرجح واقعياً، في الأزمات الدولية، أن الطرف الذي يتراجع هو فقط من يتحمّل التكاليف الجماهيرية.

إن وجود خيار "عسكري خارجي" إلى جانب التكاليف الجماهيرية له تأثير كبير على السلوك الإستراتيجي. إذ يؤديان معاً إلى خلق احتمالية "الانغلاق" ومن ثم إضفاء "أفق" على الأزمات.

ومن الناحية التقنية، بينما تمتلك حرب الاستنزاف الكلاسيكية عددًا لا نهائيًا من التوازنات (غير المتكافئة) التي تتضمن تأخيرًا، فإن اللعبة المدروسة هنا تملك توزيعًا توازنياً فريداً للنتائج حتى بلوغ الأفق.

أبدأ بمراجعة موجزة للأدبيات النظرية ذات الصلة، ثم أشرح اللغز النظري: في ظل وجود حوافز للتضليل، كيف يمكن للدول المنخرطة في نزاع أن تصل عقلاً إلى قناعة بأن الخصم يُفضل الحرب على التراجع؟ بعد ذلك، أقدم مناقشة غير رسمية لبعض الإجابات المحتملة، مُبرزًا دور التكاليف الجماهيرية، ثم أقدم نموذجًا للأزمة الدولية باعتبارها منافسة استنزافية سياسية لتحليل منطق السلوك التوازني، وأخيرًا، أستخلص بعض الاستنتاجات العامة.

المعضلة النظرية

توفّر تكاليف الحرب ومخاطرها حوافز قوية للدول للعثور على تسويات غير عسكرية يفضلها الطرفان على اللجوء إلى القتال. وغالبًا ما يبدو أن هذه الجهود تؤدي ثمارها: إذ إن عددًا قليلًا فقط من الخلافات الدولية يتحوّل إلى حروب. وقد يبدو هذا الأمر غير مفاجئ للوهلة الأولى. فقد يتوقع المرء أنه في ظل وجود الحوافز لتجنّب الحرب، يستطيع قادة الدول المختلفون بشأن قضية ما أن يبلغوا بعضهم بما يمكنهم قبوله بديلاً عن القتال، ثم يختاروا تسوية ترضي الطرفين. إلا أنّ المشكلة تكمن في أن الدول تمتلك أيضًا حوافز قوية لتضليل الطرف الآخر بشأن مدى استعدادها للقتال، وذلك بهدف الحصول على صفقة أفضل. وفي ظلّ هذه الحوافز، قد تفقد الوسائل الدبلوماسية الهادئة قدرتها على نقل أي معلومات ذات مغزى بشأن تفضيلات الدولة. فعلى سبيل المثال، خلال أزمة الصواريخ الكوبية، لم يسأل كينيدي خروتشوف عمّ سيفعله إذا فرضت الولايات المتحدة حصارًا أو هاجمت مواقع الصواريخ في كوبا؛ لأنّ الإجابات، حينها، كانت لتكون عديمة الفائدة تقريبًا كمؤشرات، نظرًا لحوافز خروتشوف للتضليل (ولعل كينيدي كان لديه أيضًا حافزًا لعدم كشف نواياه) انظر (Wagner 1989, 197).

تواجه الدول المتنازعة معضلة حقيقية. فهي تسعى بقوة لمعرفة ما إذا كانت هناك تسويات يمكن للطرفين تفضيلها على استخدام القوة، لكنها، في الوقت ذاته، تمتلك حوافز للتضليل تجعل من أشكال التواصل الدبلوماسي التقليدية عديمة الجدوى. وأجادل هنا بأنّ الأزمات الدولية تُشكّل استجابة مباشرة لهذه المعضلة. إذ تلجأ الدول إلى الإجراءات الخطرة والاستفزازية التي تميّز الأزمات (مثل تعبئة القوات، ونشرها، والتهديدات أو التحذيرات العلنية باستخدام القوة) لأنّ الوسائل الدبلوماسية الأقل علنية قد لا تمكّنها من الإفصاح بشكل موثوق عن تفضيلاتها في ما يتعلّق بالمصالح الدولية أو من معرفة تفضيلات الدول الأخرى.

ولتدعيم هذا الادّعاء، يجب توضيح كيف يمكن لمثل هذه الإجراءات أن تكشف بشكل موثوق عن أنّ الدولة تفضّل استخدام القوة على تقديم التنازلات. والسؤال الأساسي هو: كيف تُمكن إجراءات مثل التعبئة والتحذيرات العلنية من التعلّم؟ وإذا كانت لدى الدول حوافز لتضليل خصومها بشأن استعدادها لاستخدام القوة، فلماذا يُفترض أن تكون هذه الإجراءات مؤشرات موثوقة؟

في معظم الأحيان، تتناول الأدبيات غير الرسمية عن النزاع الدولي وأسباب الحرب مع فكرة أنّ إجراءات مثل التعبئة العسكرية "تُظهر العزم" بوصفها أمرًا مسلّمًا به. وقد ركّزت تلك الأدبيات، بدلاً من ذلك، على كيفية تأثير التحيزات النفسية في قدرة القادة على تفسير إشارات الأزمات (راجع على سبيل المثال: Lebow 1981; Snyder and Diesing 1977، الفصل 4؛ Jervis, Lebow, and Stein 1985). غير أنّ السؤال السابق، وهو كيف تتعلّم دولة يقودها قادة عقلانيون أثناء الأزمة في ظل حوافز التضليل، لم تتم الإجابة عنه بشكل نظري شامل أو مُرضٍ.

تأمّل المشكلة الاستنتاجية التي تواجه دولة ما عندما يُقدم خصمها في النزاع على تعبئة قواته. إذا كانت هذه الدولة عقلانية، فيجب على قادتها أن يزدوا من اعتقادهم بأنّ الخصم سيخوض الحرب فقط إذا كان خصمًا حازمًا بالفعل أكثر ميلًا للتعبئة من خصم يُفضّل التراجع على الدخول في حرب. وبالتالي، حتى تُنقل المعلومات من خلال التعبئة ويحدث التعلّم، يجب أن تتطوي هذه

الخطوة على تكلفة أو مثبّط يؤثر على الدول ضعيفة الحزم أكثر من تلك القوية الإرادة. وبلغه سبينس (Spence, 1973)، لا بد من أن تكون التعبئة (أو أي خطوة أخرى في سياق الأزمة) إشارة مُكلفة حتى تستحق تعديل المعتقدات. أما الإشارات المجانية - مثل التواصل الدبلوماسي الخاص، وأحياناً حتى بعض الخطوات العلنية - فهي مجرد "كلام فارغ"، إذ قد لا تمتلك الدولة ضعيفة الإرادة أي مثبّط لإرسالها.

ولشرح كيفية تعلّم الدول في الأزمات، لا بد من فهم ما يجعل التصعيد أو التأخير أمراً مُكلفاً بالنسبة إلى دولة ضعيفة الإرادة تفضّل تقديم التنازلات على الصراع العسكري. من السهل أن يُقال إن "الخطر المترتب على نشوب حرب" هو ما يفرض هذه التكاليف، لكن هذا الجواب يلتف على أصل المسألة، إذ نحن نحاول أصلاً تفسير كيف ينشأ هذا الخطر. وأجادل هنا بأنّ دور الجماهير السياسية الداخلية كان، في العادة، جوهرياً في توليد التكاليف التي تمكّن الدول من التعلّم. لكن قبل ذلك، أستعرض بإيجاز كيفية معالجة الأدبيات النظرية المنشورة حول مساومات الأزمات لهذه المسألة.

قدّمت مجموعة من الدراسات نماذج تُظهر كيف تُحدّث الدول معتقداتها بشأن حزم خصمها خلال سير الأزمة بطريقة عقلانية (Bueno de Mesquita and Lalman 1992; Fearon 1990, 1992; Kilgour 1991; Morrow 1989; Nalebuff 1986; Powell 1990; Wagner 1999). وعلى الرغم من أنّ هذا لا يبدو واضحاً دائماً، إلا أنّ الآلية التي تتيح حدوث التعلّم في كل حالة هي "الإشارات المُكلفة".

وعلى الرغم من أنّ تحديث المعتقدات يحدث في هذه النماذج، إلا أنها لا تُجيب فعلياً عن السؤال الجوهري: كيف ولماذا قد تصل الدول عقلانياً إلى قناعة بأن القتال أفضل من الانتظار لتقديم الخصم تنازلات؟ والسبب في ذلك أن معظم هذه النماذج تفترض أفقاً زمنياً محدوداً: حيث يقرّر النموذج مسبقاً أنّ إحدى الدول ستواجه في النهاية خياراً نهائياً بين التراجع أو القتال. وبهذه الطريقة، لا يعود أمام أحد اللاعبين سوى القبول أو الرفض، ما يفرض تكلفة للتصعيد. إلا أنّ

الأزمات الواقعية، بخلاف ذلك، تتيح للدولة خيار الهجوم وكذلك خيار الانتظار أو عدم القيام بأي شيء. وإذا كان للأزمات الواقعية آفاق، فإنها تنشأ بشكل داخلي نتيجة لأن الانتظار يصبح، لسبب ما، خيارًا غير مرغوب فيه. أما النماذج التي تفرض أفقًا خارجيًا، فلا تستطيع شرح سبب اختيار الدولة لاستخدام القوة (وبالتالي لماذا تحدث الحروب)، لأنها لا توضح ما يجعل استخدام القوة أفضل من الانتظار لتنازلات الطرف الآخر.

وهناك استثناءان جزئيان لهذا الطرح. فكلّ من نموذج ناليباف (Nalebuff, 1986) ونموذج باويل (Powell, 1990) عن حافة الهاوية النووية يُقدّمان شيئاً يشبه الأفق غير المحدود: حيث يسمحان للدول بالتصعيد بلا حدود خلال الأزمة حتى يتراجع أحد الطرفين أو تندلع الحرب النووية. لكن في هذه النماذج، لا تختار الدول الهجوم أبدًا. بل تحدث الحرب فقط نتيجة حادث عرضي خارج عن سيطرة الطرفين. ولذلك، فإن هذه الصياغات لم تكن تهدف أصلاً إلى تفسير سبب اختيار الدول التخلي عن السلام لصالح الحرب.

تاريخيًا، كانت الحروب، في الغالب، نتيجة قرارات متعمّدة من قادة الدول، حتى وإن لم تكن دائمًا نتيجة لما كانوا يبنون تحقيقه بالضبط (Blainey 1973; Howard 1983). ونظرًا لأن هذا النمط يبدو مرشحًا للاستمرار حتى في العصر النووي، فمن المنطقي أن نطرح السؤال: كيف يمكن للدول أن تصل إلى قناعة بأنّ الهجوم يستحقّ اتخاذه كخيار؟

تكاليف الجمهور وبُنية الدولة والتعلّم في النزاعات الدولية

سأناقش عدّة أنواع من التكاليف التي قد تجعل الأفعال التي تقوم بها الدول في الأزمات ذات دلالة على استعدادها الفعلي للقتال. وأناقش أنّ، على الرغم من وجود عدّة احتمالات معقولة قد تؤدي دورًا في حالات معينة، فإنّ تكاليف الجمهور تُعدّ على الأرجح الأكثر أهمية والطابع المميّز لمساومات الأزمات. وسأنتقل بعد ذلك إلى مناقشة الاختلافات في تكاليف الجمهور بين أنواع

الأنظمة، مقترحاً أنها قد تكون أكثر تأثيراً في الدول التي تُمارس فيها السياسة الخارجية من قبل "وكيل" نيابةً عن "أصيل"، كما هو الحال في الأنظمة الديمقراطية.

تكاليف الإشارة في الأزمات

يجب التمييز بين نوعين من التكاليف التي يتحملها القادة عند التراجع في الأزمات. أولاً، هناك الكلفة الداخلية والدولية المترتبة على التنازل عن القضايا موضوع النزاع، وهي كلفة ثابتة بصرف النظر عن توقيت التنازل أو مستوى التصعيد الذي سبقه. ثانياً، هناك التكاليف الإضافية التي تنشأ خلال مجريات الأزمة نفسها. ووفقاً لحجّة الإشارات المكلفة، فإنّ هذه التكاليف الإضافية وحدها هي التي يمكن أن تنقل معلومات جديدة بشأن مدى حزم الدولة. وبالتالي، فإنّ التساؤل عما يمكن من التعلّم خلال الأزمة - وبالتالي لماذا تختار بعض الدول الهجوم في نهاية المطاف - هو في جوهره تساؤل حول ما الذي يجعل التصعيد ثم التراجع أسوأ من تقديم التنازلات منذ البداية.

توجد عدّة آليات محتملة، أدرجناها هنا في ثلاث فئات: التكاليف المادية والتكاليف المرتبطة بمخاطر الحرب العرضية أو الاستباقية وتكاليف الجمهور على المستويين المحلي والدولي.

تتضمن الفئة الأولى التكاليف المالية والتنظيمية لتعبئة ونشر القوات، إلى جانب نفاد الصبر البسيط (ما يُعرف بـ "تفضيلات الزمن") لدى القادة. وقد يكون العبء الاقتصادي الناتج عن التعبئة، أحياناً، كبيراً بما يكفي ليشكّل إشارة دالة على الحزم. فعلى سبيل المثال، حقيقة أنّ الاقتصاد الإسرائيلي لا يمكنه تحمّل تعبئة كاملة لفترة طويلة قد تجعل من التعبئة الإسرائيلية مؤشراً فريداً على الجدية (Shimshoni 1988, 110). كما يمكن القول إنّ التكاليف الباهظة لعملية "درع الصحراء"، بالنظر إلى القيود المعروفة في الموازنة الأميركية، ساهمت في جعل الانتشار العسكري مؤشراً جزئياً على تفضيلات الرئيس بوش (Fearon 1992, 153-154). غير أنّه، منذ أوائل القرن التاسع عشر، نادراً ما بدت التكاليف المالية للتعبئة هي الهمّ الرئيسي للقادة خلال الأزمات، خصوصاً بالمقارنة مع مدى تقييم الجماهير الداخلية والخارجية لأدائهم. وفي حالات قليلة فقط، بدت التكاليف المالية هي العامل الذي يجعل من الأزمات "حروب أعصاب" سياسية.

ولأسباب مشابهة، فإنّ "تفضيلات الزمن" المحضّة تبدو أقل أهمية كآلية إشارة في الأزمات مما هي عليه في المساومة التجارية بين البائع والمشتري أو في سياقات اقتصادية أخرى. ووفقاً لهذا المفهوم، فإنّ التأخير خلال الأزمة قد يُعتبر إشارة مكلفة لأنّ القائد الذي يُعلي من شأن التسوية على الحرب يكون عادةً أكثر استعجالاً لجني مكاسب الحل. وإذا كان بعض القادة يُبدون في بعض الأحيان استعجالاً للتوصل إلى اتفاق، فإنّ ذلك يبدو غالباً ناتجاً عن ضغوط سياسية داخلية (كالانتخابات الأميركية أو حاجة غورباتشوف أو يلتسين إلى السيولة) أكثر من كونه تفضيلاً ذاتياً من القائد لـ "استرجاع الأرض اليوم بدلاً من الشهر المقبل".

الفئة الثانية من تكاليف الإشارة ترتبط بمخاطر الحرب التي تنشأ بشكل مباشر نتيجة لتصعيد الأزمة. وتندرج ضمن هذه الفئة فكرة شيلينغ الشهيرة حول "التهديد الذي يترك شيئاً للمصادفة" (1960، الفصل 8). فقد اقترح شيلينغ، لا سيما في الأزمات النووية، أنّ التصعيد أو التأخير قد يخلق خطراً بنشوب حرب لا يكون ناتجاً عن قرارات متعمّدة للقادة، بل عن حادث تقني أو إطلاق غير مصرّح به. وإذا وُجدت مثل هذه المخاطر، فإنّ التصعيد في الأزمة يصبح إشارة مكلفة على الحزم، نظراً لأنّ المخاطر تكون أقل استحقاقاً للمخاطرة من قبل دولة لا تملك اهتماماً كبيراً بالقضية.

وفي أزمة الصواريخ الكوبية، كان صانعو القرار الأميركيون قلقين فعلاً من خطر نشوب حرب نتيجة خلل تقني أو خطأ في أنظمة القيادة والسيطرة (Blight و Welch 1990، ص. 109، 311). لكن حتى في هذه الأزمة النووية الشديدة، التي تُعدّ "أفضل نموذج" لحجة التهديد القائم على المصادفة، كان اهتمام صناع القرار أكبر بما قد يختاره الطرف الآخر من ردود أفعال. وعلى الرغم من أنّ خطر الحرب العرضية قد يُساهم في تحفيز التعلّم خلال الأزمة، إلا أنّه نادراً ما يكون هو التكلفة الأساسية المرتبطة بتصعيد النزاع.

أما "مزايا الضربة الأولى"، أو الحوافز نحو الحرب الاستباقية، فتُقدّم في هذا السياق كآلية أكثر إقناعاً. فإذا كان التصعيد يُؤلّد خطراً بأن يستنتج الخصم أنّ فرص التسوية باتت ضئيلة بما يكفي

لتبرير المبادرة بالهجوم، فإنّ التصعيد قد يُصبح إشارة مكلفة على الحزم. ومن خلال تحمّل هذا الخطر الفعلي المتمثّل في الضربة الاستباقية، قد يكشف التأخير خلال الأزمة عن رغبة عالية في القتال بدلاً من التنازل.

وقد ظهرت هذه الآلية في بعض الحالات التاريخية. فعلى سبيل المثال، ما جعل التعبئة الروسية عام 1914 إشارة دالة على استعداد روسيا للقتال هو أنّها تمّت بعلم مُسبق أنّ ذلك سيزيد من حوافز ألمانيا لاختيار الحرب الاستباقية (Fearon 1992، الفصل 5). إلا أنّه نظرياً، يمكن لمزايا الضربة الأولى أن تؤدي إلى نتيجة عكسية: فقد تستنتج الدولة أنّ خصمها، طالما لم يُبادر حتى الآن إلى الضربة الأولى، فهو على الأرجح أكثر ميلاً للتراجع مما كان يُعتقد. أضف إلى ذلك أنّ المخاوف الجدية بشأن فقدان ميزة الضربة الأولى لا تبدو شائعة في الأدبيات المتعلقة بالأزمات الدولية، وحتى في الحالات التي تظهر فيها، كما في العام 1914، فإنّها تتزاحم مع مخاوف تتعلّق بالتبعات السياسية السلبية لكون الدولة هي من بدأ الحرب.

على الرغم من أنّ كلّ واحدة من الآليات السابقة قد تُسهم في تسهيل التعلّم أثناء الأزمات في بعض الحالات، فإنني أجادل بأنّ أيّاً منها لا ينسجم تماماً مع إحساسنا الحدسي بما يجعل من الأزمات الدولية "حروب أعصاب" سياسية. والسبب في ذلك أنّ أيّاً من هذه الآليات لا يأخذ بالاعتبار البُعد العلني للأزمات، أي حقيقة أنّها تجري أمام جماهير سياسية تُقيّم مهارة القيادة وأدائها.

في الحالات النموذجية (مثل المواجهة التي أدّت إلى حرب الخليج عام 1991 أو أزمة الصواريخ الكوبية أو أزمة تموز 1914)، يُنظر إلى القائد الذي يختار التراجع على أنّه قد تعرّض لـ "إهانة دبلوماسية" أكبر كلّما كان قد صعدّ الأزمة أكثر. وبالمقابل، يُوحى لنا حدسنا بأنّ كلّما تصاعدت الأزمة، زادت احتمالية اعتبار صمود القائد حتى لحظة تراجع الخصم "انتصاراً دبلوماسياً".

ولا يشترط أن تتّبع الجماهير السياسية دائماً هذا النمط من التصورات وردود الفعل؛ فهي أعرف اجتماعية يمكن أن تتجلّى بصور مختلفة. فعلى سبيل المثال، قد يُكافأ قادة الدول الصغيرة على تصعيد الأزمات مع دول كبرى ثم التراجع، في حين يُلامون إذا اختاروا التراجع من البداية. وقد

يُشاد بمن "تحدّى المتنمّر"، حتى لو انتهى به المطاف إلى الانسحاب. ومع ذلك، فمنذ القرن الثامن عشر على الأقل، كان كل من القادة والجماهير يدركون أنّ التهديدات وتحريك القوات "تمسّ شرف الأمة"، مما يعرّض القادة لخطر النقد أو فقدان السلطة إذا اعتُبروا قد تصرفوا بطريقة غير لائقة أمام هذه الجماهير. وسأقدّم مثالين على ذلك، كلاهما مستمدّ من دبلوماسية القرن الثامن عشر. وعلى الرغم من وجود وفرة من الأمثلة المشابهة من القرنين التاسع عشر والعشرين، فإنّ هذه الحالات المبكرة تُظهر أنّ للجماهير السياسية أثرًا مهمًا في المواجهات الدولية منذ زمن بعيد. فقد سبقت حرب السنوات السبع (1757-1764) بين فرنسا وبريطانيا عدّة سنوات من "دبلوماسية الأزمات" - شملت تهديدات وتحذيرات وتعبئة ونشر للقوات (Higonnet 1968; Smoke 1977، الفصل 8). وفي ردّ على المطالب الفرنسية بشأن وادي نهر أوهايو، قرّر دوق نيوكاسل، في أواخر عام 1755، إرسال فوجين إلى أميركا لإقناع الفرنسيين بحزم الموقف البريطاني. وقد سبّب هذا القرار انزعاجًا لبعض من زملاء نيوكاسل والسفراء، الذين بدا أنّهم اعتبروا أنّ هذه الخطوة "مسّت شرف الملك"، وبالتالي ألزمت الحكومة باتّباع مسار حربي، ربما من دون داعٍ. فقد كتب أحدهم: "يتطلّب الأمر براعة كبيرة لتنفيذ [هذه التحركات الدبلوماسية والعسكرية] بطريقة تحافظ على شرف الملك والوطن" (Higonnet 1968، ص. 79).

وفي لقاء لاحق مع روييه، وزير الخارجية الفرنسي، أبلغ السفير البريطاني أنّ الوزير "اشتكى بشدة من تمادي صحفنا العامة في المبالغة إلى حدّ غير معقول، الأمر الذي لم يؤدّ سوى إلى إثارة الكراهية بين الطبقات الدنيا في كلا البلدين من دون مبرر حقيقي" (ص. 80). وتُشير هذه الشكوى إلى أنّه حتى في فرنسا القرن الثامن عشر غير الديمقراطية، كان الوزير معنيًا بما أسميناه تكاليف الجمهور الداخلي: إذ يبدو أنّ المنشورات البريطانية زادت من كلفة استجابة روييه للمطالب البريطانية، تمامًا كما زادت من كلفة استجابة نيوكاسل للمطالب الفرنسية.

وبعد نحو 35 عامًا، كادت بريطانيا وإسبانيا أن تخوضا حربًا بسبب حادثة غامضة تضمّنت ما قيل أنّه إهانات إسبانية لبحارة بريطانيين كانوا قد نزلوا في جزيرة فانكوفر، إضافة إلى خلافات

بشأن السيادة على الأرض (Manning 1904). ومرة أخرى، لجأ الطرفان إلى تعبئة القوات ومذكرات دبلوماسية شديدة اللهجة وتهديدات علنية. وهناك أدلة قوية على أنّ هذه التحركات تسببت بتكاليف داخلية كبيرة لرئيس الوزراء ويليام بيت: "مع اقتراب موعد الانتخابات، كانت المعارضة مستعدة لاستغلال أيّ خطأ ترتكبه الحكومة في المفاوضات" (Norris 1955، ص. 572). فقد أدّى تصويت بيت على تخصيصات البحرية في البرلمان، ونشر حكومته رواية عن حادثة فانكوفر، إلى تحفيز السياسيين المعارضين على المطالبة بتلبية مقتضيات "شرف بريطانيا وحقوقها" على نحو مناسب. ولو تراجع بيت، لكان تحمّل كلفة سياسية داخلية ضخمة، أكبر بكثير من تلك التي كان سيتحمّلها لو اختار، منذ البداية، نهجاً أقلّ علانية وأكثر اعتدالاً في إدارة النزاع. إنّ الفكرة القائلة بأنّ تحريك القوات والتهديدات العلنية "تمسّ شرف الأمة" - وبالتالي تخلق تكاليف جمهور يتحمّلها القادة إذا تراجعوا - قد استمرّت بقوة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. ويمكن تصنيف هذه التكاليف بحسب ما إذا كان الجمهور الذي يفرضها محلياً أم دولياً. تشمل الجماهير الداخلية المعنية: الملوك والوزراء المنافسين والسياسيين المعارضين ولجان مجلس الشيوخ والمكاتب السياسية، ومنذ منتصف القرن التاسع عشر، الجماهير العامة التي تُطّلع في كثير من الحالات عبر وسائل الإعلام. أما الجماهير الدولية المعنية، فتشمل خصم الدولة في الأزمة، ودولاً أخرى غير منخرطة مباشرة، مثل الحلفاء. في هذه الحالة، تكون كلفة التصعيد ثم التراجع محسوسة بشكل غير مباشر من خلال إلحاق الضرر بسمعة الدولة بوصفها لا تُهدّد باستخدام القوة إلا عندما تكون جادة فعلاً.

يبدو أن القادة المنخرطين في النزاعات يولون اهتماماً للجمهورين، الداخلي والدولي. ومع ذلك، قد تكون تكاليف الجمهور المحلي هي الأهم. إذ غالباً ما تكون كلفة التراجع، بعد عرض القوة، عالية جداً بالنسبة إلى القائد، لأنها تمنح المعارضين السياسيين الداخليين فرصة لانتقاد خسارة الدولة مصداقيتها أو هيبتها أو شرفها على الساحة/الدولية. وبما أنّ الحكومات أكثر عرضة للسقوط أو فقدان سلطتها بسبب تطوّرات سياسية داخلية أكثر من كونها ضحية للغزو الخارجي، وبما أنّ جماعات المعارضة غالباً ما تربط نشاطها بالنجاحات أو الإخفاقات الدولية للقيادة القائمة، فإنّ

ال جماهير المحلية قد تشكّل أقوى حوافز القادة للحفاظ على "سمعة الدولة" الدولية. وهكذا، تُعدّ تكاليف الجمهور جزءاً من منظومة الحوافز الداخلية التي تدفع القادة نحو تبني مواقف واقعية في ما يتعلّق بـ "شرف" دولتهم وسمعتها أمام الجماهير الدولية.

العلاقات الوكالية وتكاليف الجمهور

كما أشرنا، فإنّ تكاليف الجمهور ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأعراف السائدة؛ إذ إن كيفية الشعور بها وتفعيلها تعتمد على التصورات والتوقعات المشتركة في المجتمع. ومع ذلك، يبدو أنّ القاعدة التاريخية تفيد بأنّ الجماهير السياسية الداخلية تعاقب القائد الذي يقدّم تنازلات بعد أن يكون قد حشد قواته، بدرجة أكبر من القائد الذي يتنازل مباشرة. فلماذا هذا النمط؟ تشير النتائج النظرية التي سأعرضها إلى تفسير محتمل لهذا الأمر، أقدمه هنا تمهيداً لمناقشة أوسع حول كيفية تباين تكاليف الجمهور بين أنواع الدول المختلفة.

تكشف تحليلات التوازن في نموذج الأزمة أنّ العائد المتوقع للدولة في النزاع يزداد كلما زادت قدرة التحركات التصعيدية على توليد تكاليف جمهور للقادة. والسبب، باختصار، هو أنّ ارتفاع تكاليف الجمهور يُحسّن قدرة الدولة على الالتزام وعلى إيصال إشارات الحزم. وبالتالي، فإنّ لدى كلّ من القادة في الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية حافزاً لادّعاء أنّهم سيتحمّلون تكاليف سياسية داخلية إضافية عند "المساس بشرف الأمة" ثم التراجع بعد ذلك.

غير أنّ مدى مصداقية هذه الادّعاءات يعتمد على طبيعة المؤسسات السياسية الداخلية التي يواجهها القادة. ففي الأنظمة الديمقراطية، تُصاغ السياسة الخارجية من قبل وكيل يعمل بالنيابة عن أصحاب المصلحة (الناخبين) الذين يمتلكون سلطة محاسبة هذا الوكيل عبر الانتخابات أو من خلال آليات الرأي العام. وعلى العكس من ذلك، فإنّ صانعي القرار في الأنظمة السلطوية هم غالباً من يتولّى رسم السياسة الخارجية بأنفسهم. وتشير النتيجة النظرية هنا إلى أنّه في الحالة الأولى، إذا كان بوسع "الأصيل" تصميم "عقد أجور" للوكيل المسؤول عن السياسة الخارجية، فإنّ الأصيل سيرغب في أن يُدرج في هذا العقد عقوبة بحق الوكيل إذا صعدّ الأزمة ثم تراجع.

أما في الحالة الثانية، حيث يتولّى الأصيل (الزعيم السلطوي) السياسة الخارجية مباشرة، فقد لا يكون قادرًا على الالتزام بشكل موثوق بفرض عقوبة ذاتية (كالتنحي عن السلطة مثلاً) عند التراجع في أزمة.

تُشير أمثلة متعددة عن الأثر الظاهر والخطورة السياسية للخطابات العامة الحاسمة التي ألقاها قادة ديمقراطيون وغير ديمقراطيين إلى أنّ هذه الفرضية محتملة على الأقل. ففي مناسبات متكرّرة، كان القادة في الدول الديمقراطية قادرين على تعريض مستقبلهم الانتخابي للخطر بطريقة موثوقة من خلال الإدلاء بتصريحات علنية قوية خلال المواجهات الدولية. تشمل بعض الأمثلة البارزة على ذلك: خطابات اللورد ساليسبري خلال حادثة فشودة عام 1898، خطاب لويد جورج في قاعة مانشن خلال أزمة أغادير عام 1911، خطاب كينيدي المتلفز حول وجود صواريخ سوفيتية في كوبا، وتصريحات بوش المتعدّدة حول الكويت عام 1990 (بما في ذلك قوله: "هذا الوضع لن يستمر"). وعلى العكس من ذلك، حتى الخطابات العامة الأكثر حدّة التي ألقاها قادة سلطويون (مثل هتلر وخروتشوف وماو وصادم حسين) تبدو أقل قدرة على توليد تكاليف جمهور موثوقة، وبالتالي أقل فاعلية كإشارات تدلّ على النوايا. فعلى سبيل المثال، كان من الصعب على المراقبين الغربيين، في خريف عام 1990، استخلاص استنتاج واضح حول مدى استعداد صدام حسين للقتال بناءً على رفضه العلني والمتكرّر الانسحاب من الكويت. وأحد الأسباب في ذلك، من وجهة نظري، هو صعوبة تحديد ما إذا كان هذا الطاغية سيتحمّل أي تكاليف سياسية داخلية إضافية، إن هو قدّم تنازلات في اللحظة الأخيرة.

ولا ينبغي أن يُفهم من هذا أنّ الأنظمة السلطوية عاجزة تمامًا عن توليد تكاليف جمهور في المواجهات الدولية، أو أنّ الديمقراطيات قادرة دائمًا على ذلك. فمن جهة، قد تُطوّر الأنظمة غير الديمقراطية ترتيبات مؤسسية في السياسة الخارجية تتيح للجماهير الداخلية القدرة على محاسبة صانعي القرار. فعلى سبيل المثال، كان بمقدور المكتب السياسي بعد ستالين محاسبة الزعيم السوفييتي الأعلى، وكان في مقدور الملوك في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تغيير الوزراء الفاشلين.

علاوة على ذلك، وبما أنّ ثمن فقدان السلطة يكون غالباً أعلى بالنسبة إلى الدكتاتور مقارنةً بالقائد المنتخب، فقد تتمكن الأنظمة السلطوية الضعيفة أو غير المستقرة من توليد تكاليف جمهور متوقعة وذات شأن في الأزمات.

ومن جهة أخرى، في الأنظمة الديمقراطية، قد تؤدي تعددية الجماهير السياسية المؤثرة إلى صعوبة في تقدير القادة الأجانب لحجم التكاليف التي تُنتجها التصريحات أو التحركات العلنية، لا سيّما في الفترات التي تسبق الانتخابات.

ونُقدّم الفرضية القائلة إنّ القادة الديمقراطيين، في المتوسط، يمتلكون قدرة أكبر على توليد تكاليف جمهور، كافتراض عملي معقول له دلالات نظرية وتجريبية مثيرة للاهتمام.

الآزمات الدولية كمنافسات سياسية قائمة على الاستنزاف

سأصف نموذجاً للآزمة بوصفها منافسة سياسية قائمة على الاستنزاف، ثم أناقش سلوك التوازن بشكل غير رسمي عندما تكون الدول على دراية بقيم بعضها البعض تجاه الصراع، وبعد ذلك أُطوّر النتائج الأساسية حول التوازن في ظل عدم اليقين بشأن الحزم.

دولتان – 1 و 2 – تتنازعان على مكسب قيمته إيجابية. تبدأ الآزمة في زمن مستمر، عند اللحظة صفر. ولكل لحظة زمنية محدودة بعد بدء الآزمة قبل انتهائها، يمكن لكل دولة أن تختار الهجوم أو الانسحاب أو التصعيد. تنتهي الآزمة عندما تهاجم إحدى الدولتين أو كلاهما، أو عندما تنسحب إحداها أو كلاهما. يمكن اعتبار "التصعيد" إما أنه مجرد انتظار أو أنه اتخاذ إجراءات مثل تعبئة القوات أو تحضيرها.

تُمنح العوائد كما يلي. إذا هاجمت إحدى الدول قبل أن تنسحب الأخرى، تحصل كل منهما على المنافع المتوقعة من النزاع العسكري. وتمثل هذه قيم الدولتين للحرب، بما في ذلك التوقعات العسكرية وقيمة الأمور المتنازع عليها وتكاليف القتال. ويمكن اعتبارها مستويات من "الحزم"، إذ كلما زادت قيمة المنفعة المتوقعة، زاد استعداد الدولة لتحمل خطر الحرب أملاً في الحصول

على المكسب. أفترض هنا أن قيمة كلاً من المنفعة المتوقعة للدولة 1 والدولة 2 أصغر من أو تساوي صفر.

إذا انسحبت دولة من الأزمة قبل أن تنسحب أو تهاجم الدولة الأخرى، فإن خصمها يحصل على المكسب بينما تتكبد تكاليف جمهور مستمرة وتزايدية تمامًا مع مقدار التصعيد.

التوازن في ظل معلومات مكتملة حول الحزم

إذا كانت الدول تعرف مستويات الحزم لدى بعضها البعض، فبإمكانها من حيث المبدأ التنبؤ بما سيحدث إن قرّرت التصعيد وخلق أزمة. ستدرك الدولتين في النهاية أن تكاليف الجمهور المترتبة على التراجع ستكون مرتفعة جدًا، لدرجة أن أيًا منهما لن ينسحب: إذ إن التراجع سيكون أسوأ بكثير من الهجوم. وبكلمات أخرى، ستصل كل من الدولتين إلى حالة "تقييد ذاتي" (locked in).

ومع ذلك، ستدركان أيضًا أن أحد الطرفين سيصل إلى نقطة التقييد قبل الآخر (باستثناء حالات التناظر). لنفترض، على سبيل المثال، أن تكاليف الجمهور تتزايد خطيًا وبنفس المعدل لدى الطرفين، وأن قيمة الحرب لدى الدولة 1 أعلى من قيمتها لدى الدولة 2. حينئذٍ، إذا صعد الطرفان الأزمة، ستصل الدولة 1 إلى النقطة التي يفضل فيها قادتها القتال على التراجع في وقت أقرب من الدولة 2. في تلك اللحظة، تكون الدولة 1 قد التزمت فعليًا بعدم التراجع، بينما لا تزال الدولة 2 تفضل التنازلات على القتال. وبناءً عليه، فإن الدولة 2، بصفقتها عقلانية، ستضطر إلى التراجع في تلك المرحلة. وإذا توقعت ذلك منذ البداية، فإنها ستسحب فورًا لتفادي تكاليف الجمهور الأكبر الناتجة عن التصعيد العلني.

وعليه، في ظل معلومات مكتملة عن الحزم، لا تحدث أزمة علنية. بل، إذا كانت تكاليف الجمهور تتزايد بنفس المعدل لدى الطرفين، فإن الدولة ذات القيمة الأدنى للنزاع تتنازل مباشرة عن المكسب، بدلًا من تكبد تكاليف تفوق تلك المرتبطة بخسارة القضية نفسها. وإذا كانت تكاليف الجمهور تتزايد بمعدلات مختلفة، فقد يُجبر الطرف الأضعف من حيث تأثير الجمهور على

التنازل، حتى لو كانت له قيمة أعلى للحرب (لأنه قد يتطلب مزيداً من التصعيد ليصل إلى حالة الالتزام بالقتال).

يعكس هذا المنطق التوازني منطقاً شائعاً في الكثير من المناقشات التحليلية والدبلوماسية التاريخية حول النزاعات الدولية. يُقال غالباً إنه في الأزمات التي لا تتحول إلى حروب، تنظر الدول إلى الأمام، ويتراجع الطرف الذي يتوقع أداءً عسكرياً أضعف. لكن هذا التفسير القياسي لا يصمد وحده: فتكاليف الجمهور ضرورية. فلو كان معروفاً أن الدولة ذات القيمة الأعلى للحرب تفضّل، مع ذلك، تقديم بعض التنازلات على خوض القتال، فلماذا ينبغي للدولة ذات القيمة الأدنى للحرب أن تتراجع بالضرورة؟ وإذا كانت كلتاها تفضل التنازلات على الحرب، فكيف يمكن لأيٍ منهما إصدار تهديد موثوق بالذهاب إلى القتال، ولماذا يجب أن يكون ذلك مرتبطاً بقيمتها للنزاع العسكري؟ إن تكاليف الجمهور المتزايدة توفّر الجواب: فقد تتمكن الدولة ذات الحزم الأعلى، في أزمة علنية، من الوصول بشكل أسرع إلى النقطة التي تفضّل فيها النزاع على دفع تكلفة التراجع.

المعلومات غير المكتملة بشأن الحزم

في ظل المعلومات المكتملة، لا تحدث حرب أعصاب علنية لأن النتيجة النهائية يمكن التنبؤ بها مسبقاً. وفي الإطار العقلاني، فإن الأزمات الدولية تحدث تحديداً لأن قادة الدول لا يمكنهم التنبؤ بالنتيجة، نظراً لأن الخصوم يمتلكون معلومات خاصة بشأن استعدادهم للقتال من أجل مصالحهم في السياسة الخارجية، إضافةً إلى الحافز لتحريف هذه المعلومات. أنتقل الآن إلى تحليل التوازن في النموذج الذي تمتلك فيه الدول معلومات خاصة بشأن استعدادها للذهاب إلى الحرب.

تُطوّر ثلاث نتائج نظرية رئيسية. تنص النتيجة 1 على أنه في أي توازن يمكن أن تحدث فيه أزمة، يكون للأزمة أفق فريد - أي مستوى من التصعيد لا ينسحب بعده أي طرف، وتصبح الحرب مؤكدة. توصّف النتيجة 2 مجموعة التوازنات التي قد تحدث فيها أزمة. وتقرر النتيجة 3 أنه في هذه المجموعة، يكون توزيع الاحتمالات على النتائج فريداً حتى وقت الأفق. ويُستخدم في جميع ما سبق مفهوم معدّل من توازن بايزي مثالي (Tirole و Fudenberg، 1991) في لعبة

غير منتهية، مع قيد إضافي يستبعد الاستدلالات المفرطة في التفاؤل خارج مسار التوازن. تُعرض تفاصيل المفهوم وجميع البراهين في الملحق.

تمهيديات. لنفترض رسميًا أنّ كل دولة تعرف مستوى الحزم الخاص بها، لكنها تعرف فقط التوزيع الاحتمالي لمستوى الحزم لدى خصمها.

بعبارات غير رسمية، تمثل المعتقدات السابقة لكل دولة بشأن مدى استعداد الطرف الآخر لخوض الحرب على القضية المتنازع عليها. فعلى سبيل المثال، كلما اعتقدت الدولة 2 أن حزم الدولة 1 يقع على الأرجح قرب الصفر (بدلاً من أن يكون سلبياً بشدة)، زاد تصورهما بأن الدولة 1 لديها استعداد مرتفع نسبياً للقتال بدلاً من تقديم التنازلات.

الأزمات في النموذج لها أفق فريد. هذه الفكرة يتم شرحها من خلال نتيجتين رئيسيتين تساعدان أيضاً في توضيح منطق الاختيار الإستراتيجي داخل النموذج. أبدأ بالتعريف التالي: يُقال إن الأزمة لها أفق إذا وُجد مستوى معين من التصعيد لا يُتوقع بعد تجاوزه أن تنسحب أيٌّ من الدولتين. بصيغة رسمية، لنعرّف احتمال انسحاب كل دولة في لحظة زمنية معينة، أو قبلها، ضمن سياق توازن محدّد في لعبة الأزمة. عندها، يُقال إن هناك "أفقاً للأزمة" إذا وُجدت لحظة زمنية – تُعدّ الأصغر من بين اللحظات – بحيث لا تعود احتمالات الانسحاب لأي من الدولتين ترتفع بعدها. بمعنى آخر: بعد الوصول إلى هذه اللحظة الزمنية، يُصبح من غير المتوقع إطلاقاً أن تتراجع أي دولة، وعليه، فإن الحرب تُصبح النتيجة المؤكدة إن لم يكن هناك تراجع قد حدث مسبقاً.

النتيجة الأولى: تُثبت أنه في أي توازن يُحتمل فيه وقوع أزمة، لا بد من وجود أفق. وهكذا، يتبيّن أن الآفاق تنشأ داخلياً كنتيجة للخيارات التوازنية التي تتخذها الدول المعنية. والفكرة الأساسية لهذا الاستنتاج واضحة في حالة التكاليف الجماهيرية التي تزداد خطياً: ففي نهاية المطاف، سيصبح ثمن التراجع مرتفعاً جداً لدرجة أن حتى الدولة ذات أقل مستوى من الحسم ستُفضّل الهجوم على الانسحاب. ومع ذلك، فإن هذه النتيجة تظل صحيحة حتى وإن لم يُؤدّ "التصعيد الأقصى" إلى خلق تكاليف جماهيرية كافية لدفع جميع أنواع الدول إلى الالتزام بالحرب.

النتيجة 1: في أي توازن للعبة تختار فيه كل من الدولتين التصعيد باحتمال موجب، يجب أن يوجد أفق محدود.

النتيجة الثانية تصف سلوك الدول التي تختار إستراتيجية قد تؤدي إلى الحرب. ينص الجزء الأول على أنه في حالة التوازن، لن تختار أي دولة الهجوم قبل لحظة الأفق الزمني. عندما لا يكون لإلقاء الضربة الأولى أي منفعة، ستفضل الدولة غير الراغبة في تقديم تنازلات تأخير الهجوم طالما هناك احتمال لتراجع الطرف الآخر، وبالتالي تجنب خطر نشوب صراع عسكري غير مرغوب فيه مع تعظيم فرصة "انتصار السياسة الخارجية".

ويوضح الجزء الثاني من النتيجة أن الدولة ستختار إستراتيجية التصعيد إلى الأفق ثم الهجوم فقط إذا كان مستوى عزمها كبيراً بما فيه الكفاية. وهكذا، فإن الأزمات في النموذج تفصل الدول وفقاً لاستعدادها غير القابل لملاحظته للقتال حول القضايا: فالدولة ذات العزيمة العالية تكشف بمصادقية عن دوافعها باختيار إستراتيجية لا هوادة فيها للمساومة على الأزمات. وهذا يمنحها فرصة أكبر للانتصار إذا انتهت الأزمة سلمياً ولكن بثمن (لا مفر منه) يتمثل في زيادة خطر اندلاع الحرب (cf. Banks 1990). يترتب على ذلك أن نتائج الأزمات بالنسبة إلى المراقبين الخارجيين، لا بد من أن تكون غير قابلة للتنبؤ إلى حد كبير. فالعزم النسبي يؤثر بقوة على نتيجة الأزمة، إلا أن حقيقة أن هذا العزم معروف بشكل خاص (وغير قابل للملاحظة) هي التي تؤدي إلى نشوء الأزمات العامة في المقام الأول.

النتيجة 2: في أي توازن من توازنات لعبة الأزمة، حيث يكون هناك أفق للأزمة واحتمال للتصعيد: (1) إذا اختارت الدولة إستراتيجية تقوم على الاستمرار في التصعيد حتى لحظة زمنية معينة ثم تنفيذ هجوم، فلا بد من أن تكون تلك اللحظة مساوية للأفق أو تقع بعده؛ أي أن التصعيد لا يصل إلى نقطة الهجوم إلا بعد تجاوز الأفق. (2) ستختار الدولة هذه الإستراتيجية (أي: التصعيد حتى الأفق ثم الهجوم) فقط إذا كان مستوى حزمها (أو ما يسمى بدرجة الحسم أو الصلابة) يتجاوز حدًا حرجًا معينًا. وهذا الحد الحرج يُحدّد بواسطة تكلفة الجمهور التي تتكبدها الدولة إذا تراجعت

عند الأفق. بعبارة أخرى: تختار الدولة الاستمرار حتى الهجوم فقط إذا كانت تكلفة التراجع عند الأفق أعلى من قيمة الانسحاب في نظرها، أي إذا كانت أكثر حزمًا من الحد الحرج الذي تفرضه تكلفة الجمهور عند تلك اللحظة.

تشير النتيجة 2 (Lemma 2) إلى أن احتمال أن تختار دولة ما إستراتيجية التصعيد متبوعة بشن هجوم، قبل نشوب الأزمة، يعتمد على مدى صلابتها. فكلما كان مستوى الصلابة لدى الدولة أعلى من حجم التكلفة السياسية التي ستكبدها أمام جمهورها عند التراجع في لحظة الأفق، زاد احتمال أن تختار الهجوم. بناءً على ذلك، يمكن التعبير عن القيمة المتوقعة (أي الفائدة المتوقعة قبل الأزمة) التي تحصل عليها الدولة في حال اختارت التصعيد حتى لحظة الأفق ثم الانسحاب، على النحو التالي: إذا انسحب الخصم قبل لحظة الأفق، فإن الدولة ستحصل على مكافأة دون الحاجة إلى خوض الحرب. أما إذا لم ينسحب، فإنها ستضطر إلى التراجع وستكبد خسارة تتمثل في التكلفة السياسية التي تُفرض عليها نتيجة هذا التراجع. تلعب هذه القيمة المتوقعة دورًا مهمًا في تحديد إستراتيجيات التوازن، كما أنها تساعد في إثبات تفرّد هذا التوازن. ومن السهل ملاحظة أن هذه القيمة تنخفض كلما طال أمد التصعيد؛ فكلما تأخر التراجع، قلت جدوى خيار التصعيد ثم التراجع. وعندما تكون التكاليف السياسية الناتجة عن التراجع ترتفع بسرعة مع مرور الزمن، سيكون هناك لحظة واحدة فقط من التصعيد تجعل الدولة مترددة بين خيارين متكافئين: إما الانسحاب من البداية دون تصعيد، أو التصعيد حتى تلك اللحظة المحددة ثم التراجع. وباختصار، إذا كان الخصم قادرًا على رفع كلفة التراجع بدرجة كافية من خلال الاستمرار في التصعيد، فستصل الدولة الأخرى إلى لحظة وحيدة تكون فيها عند الحدّ الفاصل بين الاستمرار في المواجهة أو الانسحاب. ويُفترض هنا أن كلتا الدولتين تملكان القدرة على توليد مثل هذه التكاليف السياسية العالية الناتجة عن التراجع.

الاقتراح 1: يُظهر هذا الاقتراح، بناءً على النتيجتين 1 و2 والملاحظات المرتبطة بالقيمة المتوقعة الناتجة عن خيار التصعيد ثم التراجع، أن أفق الأزمة – إن وُجد – لا بد من أن يكون وحيدًا،

ويمكن تحديده على أنه أدنى مستوى من التصعيد تصل فيه إحدى الدول إلى حالة توازن، بحيث تصبح غير مُفاضلة بين التراجع المباشر، أو التصعيد حتى تلك النقطة ثم التراجع. ولتقريب الفكرة: إذا كان من المتوقع أن يمتد أفق الأزمة إلى ما هو أطول من هذه اللحظة، فإن الدول ذات الحزم الضعيف ستفضّل الانسحاب فوراً بدلاً من المراوغة أو التظاهر بالتصعيد، وبالتالي لا يمكن أن يكون الأفق أطول من هذه النقطة. وعلى العكس، إذا كان من المتوقع أن يكون الأفق أقصر من هذه اللحظة، فستكون هناك حوافز لأحد الطرفين للانخراط في تصعيد زائف، وهو ما يُضعف وضوح الإشارات الناتجة عن التصعيد، ويؤدي إلى زعزعة التوازن. لذا، لا يمكن للأفق أن يكون أقصر منها أيضاً، لأن التصعيد حينها لن يُنتج إشارات قوية أو قابلة للتصديق حول مدى استعداد الطرف للتصعيد الفعلي، وهو ما يُفقد التوازن استقراره.

الاقتراح 1: نفترض أن لكل من الدولتين لحظة زمنية حرجة واحدة فقط، تكون عندها الدولة غير مُفاضلة بين خيارين: الانسحاب فوراً، أو التصعيد حتى تلك اللحظة ثم التراجع. وتُعرّف أفق الأزمة على أنه أقصر هاتين اللحظتين بين الدولتين. بموجب ذلك، في أي توازن من توازنات لعبة الأزمة التي يكون فيها التصعيد ممكناً (أي أن هناك احتمالاً فعلياً للتصعيد)، لا بد أن يكون الأفق الحقيقي للأزمة هو أقصر زمن حرج بين الدولتين، لأن أي أفق أطول أو أقصر من هذا الحد سيؤدي إلى خلل في التوازن نتيجة انسحاب مبكر أو تصعيد زائف من أحد الطرفين.

إستراتيجيات والتوقعات في التوازن. يوضح الاقتراح 2 تفاصيل توازنات لعبة الأزمة في ظل المعلومات غير المكتملة التي تنطوي على تصعيد. ويشير إلى أن هناك مجموعة من التوازنات المتطابقة جوهرياً: جميعها تشترك في نفس الأفق، أي أن التصعيد يتوقف عند هذه النقطة في كل منها، ولها سلوك يكاد يكون متطابقاً حتى لحظة الأفق، أي أن الدول تتصرف بنفس الطريقة تقريباً حتى هذه النقطة الحاسمة. أما بعد لحظة الأفق، قد تختار الدول أي لحظة للهجوم؛ بنية العوائد تترك هذا الخيار مفتوحاً، ولا يكون هناك أي حوافز تدفعها نحو تأخير الهجوم العسكري أو تنفيذه فوراً. (لتبسيط العرض، أقدم إستراتيجيات في صيغة النموذج العادي التي يمكن أن تلبي متطلبات

الكمال المفصلة في الملحق).

الإستراتيجيات والتوقعات في التوازن. يوضح الاقتراح 2 طبيعة توازنات لعبة الأزمة في ظل وجود معلومات غير مكتملة تتضمن إمكانية التصعيد. ويبيّن أن هناك مجموعة من التوازنات المتطابقة جوهرياً، جميعها تتقاطع عند نقطة الأفق نفسها، أي أن التصعيد يتوقف عند تلك اللحظة الحرجة في كل توازن من هذه المجموعة. كما تُظهر هذه التوازنات أن سلوك الدول يكون متشابهاً بدرجة كبيرة حتى لحظة الأفق، إذ تتبع جميع الأطراف إستراتيجيات تكاد تكون متماثلة قبل بلوغ تلك النقطة. أما بعد تجاوز الأفق، فإن بنية العوائد لا تفرض على الدول خياراً محدداً: يمكنها تنفيذ الهجوم في أي لحظة بعد الأفق، سواء على الفور أو بتأخير، دون أن يكون هناك حوافز ترجّح أحد الخيارين على الآخر. (ولغرض التبسيط، سيتم تقديم إستراتيجيات بصيغة النموذج العادي تلبي متطلبات الكمال الموضحة في الملحق).

الاقتراح 2: نفترض في هذا السياق أن الدولة الثانية هي التي تحدد الأفق الفعلي للأزمة، باعتباره اللحظة الأدنى زمنياً مقارنة بالأفق الحرج للدولة الأولى. كما نفترض أن الدولة الأولى، إذا قررت التصعيد حتى لحظة الأفق ثم التراجع، فإن المنفعة المتوقعة التي تحصل عليها نتيجة هذا السلوك تساوي أو تفوق الصفر.

تُبنى إستراتيجيات التوازن التي تعتمد على مدى صلابتها أو استعدادها لتحمل تكاليف التصعيد:

إذا كانت الدولة تملك مستوى من الصلابة يتيح لها تحمّل الكلفة السياسية الناتجة عن التراجع بعد التصعيد (أي أن صلابتها تفوق الحد الحرج عند لحظة الأفق)، فإنها تعتمد إستراتيجية تقوم على الاستمرار في التصعيد إلى ما بعد لحظة الأفق ثم شن الهجوم. وهذا يعني أنها لا تنسحب أبداً، بل تتجه نحو الحرب بمجرد تجاوز لحظة الأفق.

أما إذا كانت الدولة أقل صلابة من أن تتحمّل تلك الكلفة السياسية، فإنها تعتمد إستراتيجية تقوم

على التصعيد حتى لحظة معينة ثم التراجع. وتُحدّد هذه اللحظة بناءً على إستراتيجيات مختلفة ولكنها جميعاً تؤدي إلى توزيع احتمالي معيّن لاحتمال الانسحاب مع مرور الوقت.

بالنسبة إلى الدولة 1، يتحدّد احتمال انسحابها حتى لحظة زمنية معينة بناءً على:

- التوزيع الاحتمالي المسبق لمدى صلابتها،
 - الكلفة السياسية التي قد تواجهها الدولة الثانية عند تلك اللحظة،
 - والمكسب الذي يمكن أن تحقّقه الدولة الأولى في حال انسحب خصمها من دون قتال.
- تتضمّن هذه الإستراتيجية توازنًا دقيقًا بين إرسال إشارة كافية عن الجدية في التصعيد، وبين تجنب تحمّل كلفة سياسية عالية عند الانسحاب، وهي تتماشى مع طبيعة المعلومات غير المكتملة التي تحكم اللعبة.

أما بالنسبة إلى الدولة 2، يتحدّد احتمال انسحابها حتى لحظة زمنية معينة بناءً على:

- توزيع الصلابة المحتملة لدى الدولة الثانية،
 - الكلفة السياسية التي قد تتحملها الدولة الأولى عند تلك اللحظة،
 - المنفعة المتوقعة التي تعتقد الدولة الثانية أن الدولة الأولى ستحقّقها إذا انسحب الخصم.
- ويُعرّف هذا التوزيع على الفترة الزمنية الممتدة من بداية الأزمة وحتى لحظة الأفق الحاسمة. وبذلك، فإن كلاً من دالّتي احتمال الانسحاب – سواء للدولة الأولى أو الثانية – تكون فعالة فقط في تلك الفترة.

أما بالنسبة إلى الاعتقادات في التوازن، عندما تكون الأزمة ما تزال في مراحلها المبكرة، أي قبل الوصول إلى لحظة الأفق أو عندها، تقوم كل دولة ببناء اعتقادها حول مدى جدية الطرف الآخر واستعداده للاستمرار في التصعيد. وبوجه خاص، تعتقد الدولة أن خصمها لن ينسحب، إذا كان المكسب المتوقع من انسحاب الخصم يقلّ مقارنة بالكلفة السياسية التي تتحمّلها الدولة نفسها مع

مرور الزمن. أي أنه كلما ارتفعت كلفة الجمهور التي تتحملها الدولة مع تقدّم الزمن، كلما زاد اعتقادها أن خصمها جادّ ولن يتراجع. هذا الرابط بين التكلفة المتزايدة والاعتقاد بصلابة الخصم، هو ما يمنح التصعيد مصداقيته، ويمنع استخدامه كسلاح خداع إستراتيجي من دون تبعات.

عندما تتجاوز الأزمة لحظة الأفق – أي عندما تمرّ اللحظة الزمنية الحاسمة التي من المفترض أن يتوقّف التصعيد عندها – تقوم الدولة بتحديث اعتقاداتها حول نوايا خصمها وفق قاعدة بايز، أي استنادًا إلى الإستراتيجية الفعلية التي يعتمدها الخصم عند تنفيذ الهجوم. فإذا كانت اللحظة الحالية تقع خارج مسار التوازن (أي لم يكن من المفترض الوصول إليها وفقًا للسياريو التوازني)، فإن الدولة تفترض أن خصمها لا ينتمي إلى الفئة الضعيفة التي كان يُتوقع انسحابها قبل الأفق. بل تفترض أنه ينتمي إلى الفئة الصلبة من الخصوم، أي أولئك الذين يتمتعون بقدر كافٍ من التصميم والصلابة يتيح لهم تحمّل تكلفة الاستمرار في التصعيد. وفي ضوء ذلك، تعيد الدولة بناء تقديراتها على أساس توزيع جديد يقتصر فقط على هذه الفئة من الخصوم، متجاهلة بذلك أي احتمال لوجود خصم ضعيف، وتتعامل مع الخصم كما لو أنه مستعد فعلاً للمواجهة.

الاقتراح 3. في أي توازن من توازنات لعبة الأزمة، حيث يكون التصعيد ممكنًا (أي أن هناك احتمالًا فعليًا لحدوث تصعيد بين الدولتين)، فإن التوزيع الاحتمالي للنتائج التي قد تقع قبل الوصول إلى لحظة الأفق – كما ورد في الاقتراح 2 – يكون وحيًا. بمعنى آخر، لا توجد أكثر من طريقة واحدة محتملة، ضمن التوازن، يمكن من خلالها أن تنسحب الأطراف أو تستمر في التصعيد حتى اللحظة الحاسمة. فما يحدث قبل الأفق من انسحابات أو تصعيدات ليس متروكًا لاحتمالات متعددة، بل تحكمه بنية توازن واضحة ومحددة سلفًا.

وصف غير رسمي لسلوك التوازن. يتميز سلوك التوازن في لعبة المعلومات غير المكتملة بالسّمات الأساسية لحرب الأعصاب. في البداية، من المتوقع أن يُقدّم أحد الطرفين تقديم تنازلات

بهذوء، من دون منافسة علنية. تتراجع هذه الدولة مباشرة عند بدء الأزمة وباحتمال معين يعكس مدى المنفعة التي تتوقعها هذه الدولة من التصعيد ثم التراجع، مقارنة بالعائد الذي يمكن أن تحصل عليه إذا انسحب الخصم من دون قتال. أما إذا لم تقدم على التراجع في البداية، سيرفع خصمها فوراً تقديره لاستعداد الخصم للقتال، وتبدأ عندها حرب الأعصاب. لا يعلم أي من الطرفين ما إذا كان الطرف الآخر قد ينخرط في الحرب أو متى بالضبط بسبب زيادة تكاليف الجمهور، لكن الاعتقاد أن الآخر يفضل الحرب على تقديم التنازلات يتزايد باطراد مع تراكم تكاليف الجمهور. يكمن السبب في أن الدول ذات العزيمة المنخفضة من المرجح بشكل كبير أن تتراجع على نحو متزايد كلما تصاعدت الأزمة. في نهاية المطاف، وفي الأزمات التي تصل إلى الأفق، فإن الأنواع الوحيدة المتبقية من الدول لديها قيم عالية نسبياً للحرب على هذه القضية. في هذه المرحلة، يفضل الجانبان الصراع على التراجع، وكلاهما يدرك ذلك: وبالتالي يصبح الهجوم خياراً عقلانياً.

إذاً، ثمن ذلك هو أن تكاليف الجمهور تمكّن الدولتين من معرفة مدى استعدادهما الحقيقي للقتال على المصالح التي ينطوي عليها النزاع. يُدفع الثمن بطريقتين. أولاً، قد تقوم الدولة بالتصعيد أو التأجيل لبعض الوقت ثم تنسحب عندما يجاريها خصمها. وعلى الرغم من أن الدولة لا تزال غير متأكدة مما إذا كان الخصم مستعداً حقاً للقتال بدلاً من تقديم تنازلات، إلا أن اعتقادها بإمكانية ذلك قد ازداد، وتجد أنه من المُجدي تخفيض خسائرها. ثانياً، قد تُصعد دولتان إلى الأفق ثم تتحاربان، حتى لو كانت إحدى الدولتين أو كل منهما تفضل تقديم تنازلات فورية بدلاً من هذه النتيجة. المعضلة التي تولدها المعلومات الخاصة وحوافز التضليل هي عدم إمكانية أي منهما أن يعلم بشكل موثوق أن الآخر سيكون على استعداد للذهاب إلى هذا الحد من دون اتخاذ إجراءات تُلزم الجانبين بتسوية عسكرية.

هناك سمة أخرى للتوازن في النموذج تستحق التعليق قبل أن أنتقل إلى نتائج إحصائية مقارنة أكثر تحديداً. كلما تفاقمّت الأزمة، قل احتمال تراجع أي من الطرفين (بصرف النظر عن معتقدات ما قبل الأزمة). من الناحية التقنية، يتناقص معدل الخطر: فاحتمال انسحاب الخصم بعد خمس

تحركات تصعيدية (على سبيل المثال) أقل من احتمال انسحاب الدولة بعد أربع تحركات. وهكذا، مع استمرار التصعيد، تصبح الدول في النموذج تدريجيًا أكثر تشاؤمًا بشأن احتمال تنازل الخصم بعد الجولة التالية، ويزداد قلق المراقبين الخارجيين من أن الحرب قد تكون "حتمية".

تكاليف الجمهور وقدراته ومصالحه في النزاعات الدولية

يُقدم تحليل الإحصائيات المقارنة للتوازن رؤى نظرية حول كيفية تأثير ثلاثة متغيرات على سلوك الدولة ونتائج الأزمات. وأراعي بدوري تأثير تكاليف الجمهور والقدرات العسكرية النسبية والمصالح النسبية.

تكاليف الجمهور

من السمات البارزة لسلوك التوازن الموصوف أنفًا أن الدولة الأقل قدرة على توليد تكاليف الجمهور (معامل تكاليف الجمهور لدولة معينة يكون أقل) من المرجح دائمًا أن تكون أكثر عرضة للتراجع في النزاعات التي تتحول إلى منافسات علنية. وينطبق هذا بصرف النظر عن قيمة الجائزة لأي من الطرفين وبصرف النظر عن المعتقدات الأولية للدول حول عزم الآخر. وبالتالي، إذا كانت الإجراءات مثل التعبئة تولد تكاليف جمهور أكبر للقادة الديمقراطيين مقارنة بالقادة غير الديمقراطيين، فسنجد أن الديمقراطيات تتراجع بشكل ملحوظ في كثير من الأزمات مع الدول الاستبدادية.

يمكن أن يبرر الحدس بذاته التنبؤ المعاكس بسهولة تامة. قد يعتقد المرء أن الجانب الأقل حساسية لجمهوره المحلي سيخشى التصعيد بدرجة أقل. مع العلم بذلك والخوف من التكاليف الباهظة للتراجع، قد يكون الجانب الذي لديه جمهور محلي أقوى أكثر ميلًا للتراجع. لكن هذه الحجة تغفل عن القيمة الإشارية للتصعيد بالنسبة إلى دولة ذات جمهور محلي قوي. في حين قد تتردد هذه الدولة في تصعيد النزاع إلى مواجهة علنية، فإن اختيارها لذلك يُعدّ إشارةً قيّمةً وذات مصداقية نسبية على استعدادها للقتال بشأن القضية. أي أنه كلما زادت التكاليف الناتجة عن التصعيد بالنسبة

إلى القائد، زاد احتمال استعداده لخوض الحرب مشروطاً بتصعيد النزاع. على العكس من ذلك، فإن تصعيد دولة لن تعاني كثيرًا على الصعيد المحلي بسبب تراجعها لا يعكس بالضرورة استعدادها الفعلي للقتال.

لهذه الديناميكية عدة آثار أخرى. أولاً، تُفيد القيمة الإشارية والالتزامية لجمهور محلي أقوى الدولة في المتوسط، من خلال جعل الخصوم المحتملين أكثر عرضة لتجنب المنافسات وأكثر ميلاً للتراجع مجرد دخولهم فيها. في هذا النموذج، تزداد العائدات المتوقعة مسبقاً للدولة مع معدل تكلفة الجمهور. توفر هذه النتيجة أساساً منطقيًا لسبب رغبة كل من القادة الديمقراطيين والاستبداديين مسبقاً في تحقيق تكاليف جماهيرية كبيرة في المنافسات الدولية.

ثانيًا، إذا كان القادة الديمقراطيون يميلون إلى مواجهة جماهير محلية أكثر قوة، فسيكونون أكثر ترددًا بشكل ملحوظ من الاستبداديين في الشروع في "تحقيقات محدودة" في السياسة الخارجية. يتطلب إظهار ذلك رسميًا إضافة هيكل للنموذج المُحلل هنا، الذي لا يُمثل خيارًا أوليًا لدولة لتحدي أو تهديد الأخرى. على سبيل المثال، عند إضافة مثل هذا الخيار، تختار الدولة 1 ما إذا كانت ستقبل الوضع الراهن أو تتحدى الدولة 2، فيتضح بسهولة أنه كلما كانت الدولة 1 أقل حساسية لتكاليف الجمهور، زاد احتمال التوازن بأن الدولة ستحاول إجراء تحقيق محدود.

ثالثًا، عندما تنجم تكاليف جمهور كبيرة عن التصعيد، تكون هناك حاجة إلى خطوات تصعيدية أقل وبمصادقية لإيصال تفضيلات الدولة. (رسميًا، ينخفض المستوى المتوقع للتصعيد) وبالتالي، يجب أن تشهد الأزمات بين الديمقراطيات خطوات تصعيدية أقل بكثير من الأزمات بين الدول الاستبدادية، وهو تنبؤ مدعوم تجريبيًا (Russett 1993, 21).

أخيرًا، تؤثر نتائج التوازن على مسألة كيفية تأثير نوع النظام على خطر تصعيد الأزمة إلى حرب. عندما تكون تكاليف الجمهور متساوية بين الدولتين (أي أن القادة في كل منهما يواجهون نفس الضغط الداخلي عند التراجع)، فإن احتمال تحوّل الأزمة إلى حرب، في حال نشوب الأزمة

أصلاً، يبقى ثابتاً ولا يتأثر بحجم هذه التكاليف، ما دام باقي العوامل متساوياً (راجع Nalebuff 1986). مع تباين معدلات تكلفة الجمهور، تصبح الدولة ذات تكلفة الجمهور المرتفعة أكثر عرضة للتصعيد، بينما تصبح الدولة ذات تكلفة الجمهور المنخفضة أكثر عرضة للتراجع. قد يكون التأثير الصافي على خطر الحرب إيجابياً أو سلبياً، على الرغم من أنه إيجابي لمجموعة واسعة من القيم المحتملة للمتغيرات. على سبيل المثال، كلما كان التصور العام لمدى صلابة الدولة الأولى موزعاً بطريقة متساوية بين جميع الاحتمالات، تزداد احتمالية الحرب مع ازدياد الفارق بين تكاليف الجمهور بين الدولتين. يشير النموذج بذلك إلى آلية نظرية يمكن أن تساعد في تفسير الملاحظة القائلة بأن الأزمات بين الديمقراطيات وغير الديمقراطيات أكثر عرضة للحرب من الأزمات بين الديمقراطيات (Chan 1984; Russett 1993). في النموذج، يتمتع القادة الديمقراطيون بحافز هيكلي لاتباع إستراتيجيات أكثر تصعيداً والتزاماً عندما يواجهون الاستبداديين مقارنةً بمواجهتهم ديمقراطيين آخرين، وهذا يمكن أن يولد فرصة أكبر للحرب بشكل عام.

القدرات والاهتمامات النسبية

من بين أكثر المزاعم الشائعة – بشكل غير رسمي – حول سلوك الدول في الأزمات الدولية، هناك فكرتان: (1) الدولة الأضعف عسكرياً هي الأرجح أن تتراجع، (2) الجانب الذي لديه "مصالح جوهرية" أقل على المحك هو الأرجح أن يتراجع. لكن هذه الحجج إشكالية، فإذا أمكن تقييم القدرات أو المصالح النسبية من قبل القادة قبل وقوع الأزمة، وإذا كانت هذه العوامل تحسم النتائج أيضاً، فلا ينبغي لنا أن نرى أزمات بين الخصوم العقلانيين؛ فلو كانوا عقلانيين، لكان على الدولة الأضعف أو التي تُظهر اهتماماً أقل أن تتنازل ببساطة عن القضايا من دون إبداء مقاومة علنية ومكلفة. لن تحدث الأزمات إلا عندما ينسى الطرف المتضرر بشكل غير عقلائي ضعفه قبل أن يتحدى أو يختار مقاومة التحدي (Fearon، 1992، الفصل الثاني).

أما النتيجة اللافتة الثانية من تحليل التوازن هي أن المقاييس الظاهرة لتوازن القدرات وتوازن

المصالح يجب ألا ترتبط على نحو مباشر بالاحتمال النسبي لتراجع أحد الطرفين في الأزمات التي يختار فيها كلاهما التصعيد.

بصيغة رسمية، تؤثر القدرات والمصالح الظاهرة على توزيع قيم الدول المرتبطة بخوض الحرب، وبالتالي على المعتقدات الأولية لكل دولة حول مدى استعداد الطرف الآخر للقتال. فمثلاً، كلما مالت كفة ميزان القوة العسكرية لصالح الدولة 1، زاد الاعتقاد بأن الدولة 1 مستعدة أكثر لاستخدام القوة في البداية، في حين يقل استعداد الدولة 2. أما في ما يتعلق بالمصالح، فكلما زادت أهمية القضايا المتنازع عليها، على سبيل المثال بالنسبة إلى الدولة 1، زاد توقع استعداد الدولة 1 في البداية للقتال بدلاً من التراجع.

في حالة التوازن، تؤثر التوزيعات الأولية لقيم الدول المتعلقة بخوض الحرب تأثيراً مباشراً على احتمال أن يتراجع أحد الطرفين من دون إثارة أزمة. ووفقاً للحدس، كلما كانت الدولة 2 أضعف عسكرياً أو أقل اهتماماً من حيث المصلحة المتصورة، زاد احتمال تنازلها عن المكسب من دون مقاومة علنية. ولكن، إذا اختارت الدولة 2 التصعيد، فإن احتمالات تراجعها وعدم تراجع الدولة 1 في المواجهة التالية، يتأثر مباشرة بموازين القوى أو المصالح النسبية. فعلى سبيل المثال، عندما تكون معدلات تكاليف الجمهور متساوية لدى الطرفين، فإن كلا الدولتين ستكونان متساويتان في احتمالية التراجع خلال الأزمة، وكذلك متساويتان في احتمالية خوض الحرب، وذلك بصرف النظر عن مؤشرات القوة أو المصالح المقدرة مسبقاً قبل بدء الأزمة.

بصورة أقل رسمية، تشير هذه النتيجة إلى أن الدول العقلانية "تنتقي نفسها" للدخول في الأزمات بناءً على مؤشرات واضحة للقوة النسبية والمصالح، لكنها تفعل ذلك بطريقة تؤدي إلى تحييد أثر هذه العوامل لاحقاً. بمعنى آخر، امتلاك الدولة لقوة عسكرية أو لاهتمام واضح ومعلن في السياسة الخارجية يؤدي فعلاً إلى ردع التحديات بالفعل، وهذا ما يُبينه للنموذج. لكن إذا وقع التحدي على الرغم من هذا الردع، فإن المُتحدى يكون قد أرسل إشارة بأنه أكثر إصراراً مما كان متوقعاً في البداية، وبالتالي فإن كونه أضعف عسكرياً أو كان يُعتقد في البداية أن لديه اهتماماً أقل، لا يجعله

أكثر أو أقل احتمالاً للتراجع.

الاستنتاجات:

تنشأ الأزمات الدولية كردّ على معضلة ناتجة عن حقيقتين حول السياسة الدولية: (1) يمتلك قادة الدول معلومات خاصة عن مدى استعدادهم لاستخدام القوة بدلاً من التوصل إلى تسوية، و(2) قد تكون لديهم حوافز لتحريف هذه المعلومات من أجل الحصول على صفقة أفضل. ونتيجة لذلك، قد لا تكون التبادلات الدبلوماسية الهادئة كافية للسماح للدول بمعرفة التنازلات التي يكون الخصم على استعداد لتقديمها. وسبق أن ناقشت بأن الدول تحل هذه المعضلة من خلال "الظهور العلني" باتخاذ إجراءات مثل تعبئة القوات والتهديدات العلنية التي تجذب انتباه الجماهير السياسية المعنية وتتسبب في تكبد القادة تكاليف في حال تراجعهم. وعلى الرغم من وجود استثناءات، يبدو أن القاعدة التاريخية تجعل الجماهير المحلية تعاقب القادة أو تنتقدهم بسبب تصعيد المواجهة ثم التراجع، أكثر من اختيار عدم التصعيد على الإطلاق.

أظهر تحليل قائم على نظرية الألعاب أن مثل تكاليف الجمهور هذه تمكّن الدول من معرفة مدى استعداد بعضها البعض للقتال في الأزمات، على الرغم من وجود دوافع لتضليل الطرف الآخر. فعندما يؤدي التصعيد إلى تكاليف يتحملها القادة أمام جماهيرهم في كلا الطرفين، تقوم الدول بتعديل معتقداتها الأولية نحو الاعتقاد بأن الطرف الآخر أكثر استعداداً لاستخدام القوة مع تقدم الأزمة. وإذا بلغ التصعيد مستوى معيناً (يسمى "الأفق")، تصبح كل من الدولتين تفضل القتال على التراجع، وكلاهما يعرف ذلك. في هذه المرحلة، يصبح الهجوم خياراً عقلانياً. أسفر تحليل التوازن عن عدة اقتراحات جديدة حول كيفية تأثير تكاليف الجمهور والقدرات النسبية والمصالح النسبية على نتائج المواجهات الدولية. وتترتب على ذلك بعض الآثار الأوسع نطاقاً.

هناك أدبيات واسعة في العلاقات الدولية تشير إلى أن الفوضى الدولية، إلى جانب عدم يقين الدول بشأن دوافع بعضها البعض، تمثل سبباً قوياً للنزاعات الدولية (Glaser 1992؛ Herz 1950؛

(Jervis 1978؛ Waltz 1959، 1979). ففي ظل عدم التأكد من نوايا الآخرين، تقوم الدول بالتسلح واتخاذ إجراءات قد تجعل غيرها أقل شعورًا بالأمان، ما يؤدي بهذه الدول إلى الرد بالمثل. ويؤدي عجز الدول عن الالتزام بسياسات غير عدوانية في ظل غياب الفوضى إلى تفاقم هذه الحالات، بل وقد يجعل ما يُعرف بـ"معضلة الأمن" ممكنة في الأساس.

تشير نتائج تحليلي إلى أن الهيكل السياسي الداخلي قد يؤثر بقوة على قدرة الدولة على إيصال نواياها وتقديم التزامات ذات مصداقية في ما يتعلق بالسياسة الخارجية. فإذا كان بإمكان القادة في الأنظمة الديمقراطية تعريض مناصبهم للخطر أمام جمهورهم الداخلي بطريقة أكثر مصداقية من القادة في الأنظمة السلطوية، فإنهم سيكونون أكثر قدرة في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، في النموذج الذي تم تحليله هنا، تكون الدول التي تتحمل تكاليف جمهور عالية بحاجة إلى تصعيد عسكري أقل في النزاعات من أجل إيصال تفضيلاتها، كما تكون أكثر قدرة على الالتزام بمسار معين في النزاع.

توفر هذه الملاحظة أساسًا نظريًا قد يُسهم في تفسير سبب اختلاف نوعية العلاقات الدولية بين الديمقراطيات عنها بين أنواع أخرى من الدول. فإذا كانت الديمقراطيات أكثر قدرة على التعبير عن نواياها والتزاماتها الدولية بشكل موثوق، فإن معضلة الأمن قد تكون أقل حدة في ما بينها. فعلى سبيل المثال، قد يكون قادة الدولة الديمقراطية التي تشهد نموًا في قدراتها أكثر قدرة على الالتزام بعدم استغلال تفوقها العسكري المستقبلي، ما يقلل من دوافع الدول الأخرى لشن الهجوم الوقائي. وبالمثل، قد تكون علاقات التحالف بين الديمقراطيات أقل عرضة للريبة والشك إذا كان خرق شروط التحالف سيكلف القادة ثمنًا سياسيًا داخليًا، كونه يعد "إهانة للشرف الوطني" في نظر النقاد داخل البلاد.

يذهب أحد التيارات داخل المدرسة الواقعية إلى أن القادة الديمقراطيين في وضع غير مؤاتٍ في لعبة الواقعية السياسية (realpolitik): إذ إن القيود الداخلية تحدّ من حريتهم في المناورة، وبالتالي قد تمنعهم من ممارسة اللعبة بالقدر المطلوب من القسوة أو الدهاء (على سبيل المثال،

1956 Morgenthau، 512-526). غير أن شيلينغ (Schelling, 1960) يرى أن وجود خيارات أقل وهامش مناورة أضيق قد يكون مفيداً في سياق التفاوض. وقد أوضحت كيف يمكن لوجود جمهور داخلي سياسي مهم أن يحسّن من قدرة القائد الديمقراطي على الالتزام بمسار معين، وعلى إيصال تفضيلاته ونواياه الخاصة بشكل واضح وموثوق. وتُعد هذه المزايا على أنها يمكن أن تساعد في لعبة السياسة الواقعية، بل قد تجعل الديمقراطيات أكثر قدرة على التعامل مع معضلة الأمن.

References

- Banks, Jeffrey. 1990. "Equilibrium Behavior in Crisis Bargaining Games." *American Journal of Political Science* 34:599–614.
- Betts, Richard. 1987. *Nuclear Blackmail and Nuclear Balance*. Washington: Brookings Institution.
- Billingsley, Patrick. 1986. *Probability and Measure*. 2nd ed. New York: Wiley & Sons.
- Blainey, Geoffrey. 1973. *The Causes of War*. New York: Free Press.
- Blight, James, and David Welch. 1990. *On the Brink: Americans and Soviets Reexamine the Cuban Missile Crisis*. New York: Noonday.
- Bueno de Mesquita, Bruce, and David Lalman. 1992. *War and Reason*. New Haven: Yale University Press.
- Chan, Steve. 1984. "Mirror, Mirror on the Wall... Are Freer Countries More Pacific?" *Journal of Conflict Resolution* 28:617–648.
- Cho, In-Koo, and David Kreps. 1987. "Signaling Games and Stable Equilibria." *Quarterly Journal of Economics* 102:179–222.
- Crawford, Vincent, and Joel Sobel. 1982. "Strategic Information Transmission." *Econometrica* 50:1431–1452.
- Farrell, Joseph. 1988. "Communication, Coordination, and Nash Equilibrium." *Economics Letters* 27:209–214.

- Fearon, James. 1990. "Deterrence and the Spiral Model: The Role of Costly Signals in Crisis Bargaining." Presented at the annual meeting of the American Political Science Association, San Francisco.
- Fearon, James. 1992. *Threats to Use Force: The Role of Costly Signals in International Crises*. Ph.D. diss., University of California, Berkeley.
- Fearon, James. 1993. "Rationalist Explanations for War." Presented at the 1993 annual meeting of the American Political Science Association, Washington.
- Fudenberg, Drew, and Jean Tirole. 1991. *Game Theory*. Cambridge: MIT Press.
- Gartner, Scott, and Randolph Siverson. 1993. "Democratic States and Commitment in International Relations." Presented at the annual meeting of the American Political Science Association, Chicago.
- Gelb, Leslie, and Richard Betts. 1979. *The Irony of Vietnam: The System Worked*. Washington: Brookings Institution.
- George, Alexander L., and Richard Smoke. 1974. *Deterrence in American Foreign Policy*. New York: Columbia University Press.
- George, Charles. 1992. "Political Consequences of Military Strategy: Expanding and Refining the Spiral and Deterrence Models." *World Politics* 44:497–538.
- Glaser, Charles. 1980. "Realists, Idealists, and the Security Dilemma." *World Politics* 30:171–201.
- Higonnet, Patrice L.R. 1968. "The Origins of the Seven Years War." *Journal of Modern History* 40:3.
- Howard, Michael. 1983. *The Causes of Wars*. Cambridge: Harvard University Press.
- Jervis, Robert. 1970. *The Logic of Images in International Relations*. Princeton: Princeton University Press.
- Jervis, Robert. 1971. "Bargaining and Bargaining Tactics." In *Nomos: Coercion*, ed. J. Roland Pennock and J. Chapman. Chicago: Aldine.
- Jervis, Robert. 1978. "Cooperation under the Security Dilemma." *World Politics* 30:167–214.
- Jervis, Robert, Richard N. Lebow, and Janice Gross Stein. 1985. *Psychology and Deterrence*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
- Katz, Michael. 1991. "Game Playing Agents: Unobservable Contracts as Precommitments." *Rand Journal of Economics* 22:307–328.
- Kilgour, D. Marc. 1991. "Domestic Political Structure and War Behavior: A Game-Theoretic Approach." *Journal of Conflict Resolution* 35:256–284.
- Kreps, David, and Robert Wilson. 1982. "Sequential Equilibria." *Econometrica* 50:863–894.
- Kydd, Andrew. 1993. "The Security Dilemma, Game Theory, and World War I." Presented at the 1993 annual meeting of the American Political Science Association, Washington.

- Lebow, Richard Ned. 1981. *Between Peace and War*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
- Manning, William Ray. 1908. "The Nootka Sound Controversy." *Annual Report of the American Historical Association*. Washington: GPO.
- Maoz, Zeev, and Bruce Russett. 1992. "Alliance, Contiguity, Wealth, and Political Stability: Is the Lack of Conflict Among Democracies a Statistical Artifact?" *International Interactions* 17:245–267.
- Martin, Lisa. 1993. "Credibility, Costs, and Institutions: Cooperation on Economic Sanctions." *World Politics* 46:406–432.
- Maxwell, Stephen. 1968. *Rationality in Deterrence*. Adelphi Paper No. 30. London: International Institute for Strategic Studies.
- Maynard Smith, John. 1982. *Evolution and the Theory of Games*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Morgenthau, Hans. 1986. *Politics Among Nations*. 2nd ed. New York: Knopf.
- Morrow, James D. 1989. "Capabilities, Uncertainty, and Resolve: A Limited Information Model of Crisis Bargaining." *American Journal of Political Science* 33:941–972.
- Nalebuff, Barry. 1986. "Brinkmanship and Nuclear Deterrence: The Neutrality of Escalation." *Conflict Management and Peace Science* 9:19–30.
- Norris, J.M. 1955. "The Policy of the British Cabinet in the Nootka Crisis." *English Historical Review* 70:562–580.
- Powell, Robert. 1985. "The Theoretical Foundations of Strategic Nuclear Deterrence." *Political Science Quarterly* 100:75–96.
- Powell, Robert. 1990. *Nuclear Deterrence Theory: The Problem of Credibility*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Rabin, Matthew. 1990. "Incentive Compatibility in Bargaining." *Journal of Economic Theory* 51:44–70.
- Russett, Bruce. 1993. *Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post–Cold War World*. Princeton: Princeton University Press.
- Schelling, Thomas. 1960. *The Strategy of Conflict*. Cambridge: Harvard University Press.
- Schweller, Randolph. 1992. "Domestic Structure and Preventive War: Are Democracies More Pacific?" *World Politics* 44:235–269.
- Shimshoni, Jonathan. 1988. *Israel and Conventional Deterrence: Border Warfare from 1953 to 1970*. Ithaca: Cornell University Press.
- Smoke, Richard. 1977. *War: Controlling Escalation*. Cambridge: Harvard University Press.
- Snyder, Glenn, and Paul Diesing. 1977. *Conflict Among Nations*. Princeton: Princeton University Press.

- Spence, A. Michael. 1973. "Job Market Signaling." *Quarterly Journal of Economics* 87:355–374.
- Tirole, Jean. 1988. *The Theory of Industrial Organization*. Cambridge: MIT Press.
- Trachtenberg, Marc. 1991. *History and Strategy*. Princeton: Princeton University Press.
- Wagner, R. Harrison. 1989. "Uncertainty, Rational Learning, and Bargaining in the Cuban Missile Crisis." In *Models of Strategic Choice in Politics*, ed. Peter Ordeshook. Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Wagner, R. Harrison. 1991. "Nuclear Deterrence, Counterforce Strategies, and the Incentive to Strike First." *American Political Science Review* 85:727–747.
- Waltz, Kenneth. 1959. *Man, the State, and War*. New York: Columbia University Press.
- Waltz, Kenneth. 1979. *Theory of International Politics*. Reading, MA: Addison-Wesley.
-

جيمس د. فيرون هو أستاذ مساعد في العلوم السياسية في جامعة شيكاغو،
العنوان: شيكاغو، إلينوي 60637، الولايات المتحدة.